Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 /EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:02
(ديسمبر 2022) ص:291-310

معضلة السياسة الطاقوية بالجزائر في ظل أزمة كوفيد-19

The Dilemma of Energy Policy in Algeria in light of the Covid-19 crisis

سـارة رحـال[1*]

RAHAL Sarra[1*]

[1] جامعة قسنطينة 3-صالح بوبنيدر، (الجزائر)، sarra.rahal@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال:2022/02/06 **تاريخ القبول: 2022/11/11** **تاريخ النشر: 2022/12/31**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تشخيص تداعيات أزمة كوفيد-19 على السياسة الطاقوية بالجزائر، وتبيان خصوصية السياسة الطاقوية الوطنية وكيفية تعامل الحكومة مع الأزمات.

وخلصت الدراسة إلى أن أزمة كوفيد-19 كشفت مجددا عن هشاشة الاقتصاد الوطني حيث أدت تداعيات الأزمة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط هذا بدوره أدى إلى تراجع أسعار النفط وبالتالي أثر ألیا على الاقتصاد الجزائري، وأن تحدي السياسة الطاقوية بالجزائر، مرتبط أساسا بغياب الفعالية، كأحد ركائز صنع سياسات تتعامل مع الأزمات.

الكلمات المفتاحية: معضلة، السياسة الطاقوية،الجزائر،أزمة كوفيد-19.

Abstract :

The study aims to diagnose the repercussions of the Covid-19 crisis on the energy policy in Algeria, and to show the specificity of the national energy policy and how the government deals with crises.

The study concluded that the stakes and challenges of energy policy in Algeria are linked to fluctuations in oil prices and the absence of energy efficiency as one of the pillars of building a sustainable energy model that deals with the Covid-19 crisis

Keywords: Dilemma; Energy policy; Algeria;Covid-19 crisis

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

شكلت أزمة كوفيد-19 تهديدا واضحا على اقتصاديات الدول، وصدمات غير مسبوقة في شتى جوانب المجتمع، وكان لقطاع الطاقة نصيب كبير من الخسارة، حيث تعدت داعيات الأزمة من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط العالمي، وتدهور الاقتصاد الوطني، المعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، نتيجة انخفاض حجم الصادرات والإيرادات النفطية الجزائرية في عام 2020، مما أدى إلى خلق تحدٍّ أمام السياسة الطاقوية الجزائرية، التي تعاني بدورها من معضلة أحادية المورد ورهان تقلبات أسعار النفط، وعليه سيتم البحث في الإشكالية الآتية: **ما مدى فعالية السياسة الطاقوية الجزائرية في التعامل مع أزمة كوفيد-19؟**

للإجابة على الإشكالية السابقة نطرح الفرضية التالية: **كلما تمّالتعاطي بشكل عقلاني-استباقي مع الأزمات (أزمة كوفيد-19)، كلما ساهم في تجنب التأثيرات غير المرغوبة على السياسة الطاقوية بالجزائر.**

نصبو من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مضامين السياسة الطاقوية الجزائرية، وتقييم فعاليتها خلال الأزمات، وتنصرف أهمية الدراسة في تشخيص تداعيات أزمة كوفيد-19 على السياسة الطاقوية الوطنية، وهو ما يساعد على مواجهة الأزمات المستقبلية، من خلال الكشف عن إمكانيات القطاع الطاقوي ونقاط القوة والضعف، وكيفية التعامل مع الأزمات.

ترتكز الدراسة على مقاربة السياسة العامة، من خلال دراسة للمفهوم ثم تحليل مضمون السياسة الطاقوية وفي الأخير تقييمها، بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون الذي تم استعماله قصد الكشف عن كيفية تأثير أزمة كوفيد-19 على الوضع الطاقوي بالجزائر.

وعليه تقسم الدراسة إلى أربع محاور رئيسة، يدور المحور الأول حول أبعاد السياسة الطاقوية بالجزائر، والتوجهات السياسية الكبرى، التي أدت إلى تبيان خصوصية السياسة الطاقوية الوطنية، ثم التعريف بأزمة كوفيد-19 وهذا ما سيتم طرحه في المحور الثاني، أما المحور الثالث فهو تشخيص لتداعيات أزمة كوفيد-19 على السياسة الطاقوية، أما المحور الرابع فهو محاولة تقييمية لفعالية السياسة الطاقوية في ضوء الأزمات، لنختتم كل هذا بجملة من النتائج.

2. أبعاد السياسة الطاقوية في الجزائر

تُعبر السياسة الطاقوية عن الاتجاهات والإجراءات الرامية لضبط الوضع الطاقوي، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

2. 1. مفهوم السياسة الطاقوية:

يمكن تعريف الطاقة على أنها تلك الوسيلة الأساسية، التي تحتاج إليها كافة القطاعات الاقتصادية للقيام بنشاطاتها، حيث تعتبر الطاقة المحرك الأساسي لحياة الإنسان، ومصدر كل تنمية.

وتعرف السياسة الطاقوية على أنها البرامج والمخططات، التي تتبناها الحكومات، لتؤثر على قطاع الطاقة، فضلا عن الأنشطة التي تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة في العرض والاستهلاك، التي تبدأ بإدراك ما هو ضروري، لاتخاذ الإجراءات في قطاع الطاقة، لتحقيق الأهداف المطلوبة.[1]

أو هي مختلف البرامج والمشاريع، التي تعالج قضايا تطوير الطاقة، بما في ذلك إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها، وقد تتضمن سمات السياسة الطاقوية مختلف

التشريعات، والمعاهدات الدولية، وحوافز الاستثمار، والمبادئ التوجيهية، للحفاظ على الطاقة والضرائب، وتقنيات السياسة العامة الأخرى.

كما يمكن تعريفها على أنها مُجمل الاستراتيجيات، التي يتم وضعها وصياغتها من قبل الحكومة، للتحكم في النشاط الطاقوي الحالي والمستقبلي، ولكل دولة سياسة طاقوية متباينة، تختلف باختلاف المصادر الطاقوية (النفط، الغاز الطبيعي، الطاقات المتجددة، الطاقة النووية...).

2.2. مضامين السياسة الطاقوية بالجزائر:

لا يزال قطاع الطاقة في الجزائر يلعب دورا رئيسا، في دفع عجلة التنمية، حيث يساهم البترول بحوالي 40% من الناتج الوطني، أي أكثر من 60%من الميزانية العامة للدولة، و97% من عائدات التصدير.

ومع تزايد الإدراك بأهمية الطاقة بوصفها أداة للنفوذ، اتجهت الجزائر كغيرها من الدول، إلى إحكام سيطرتها على هذا القطاع الاستراتيجي، باتخاذها مجموعة من التدابير، وذلك بتأميم محروقاتها، وإنشاء شركة وطنية للطاقة، المعروفة باسم "سوناطراكSonatrach، كما تبنت مخططا وطنيا طويل المدى، لتطوير الطاقات المتجددة، وذلك للرفع من الكفاءة الطاقوية.

يرجع الإطار العام للسياسة الطاقوية المعتمد في الجزائر إلى ديسمبر 1981، علما أنه بقي المرجعية القانونية للمناقشات، حول سياسة الطاقة الوطنية حتى يومنا هذا، وترتكز السياسة الطاقوية في الجزائر على ثلاث محاور رئيسة، وهي كالآتي:[2]

- تزويد المستهلكين المحليين بالكهرباء بشكل منظم، دون توقف للإمدادات.
- الحفاظ على موارد الطاقة، لضمان الاستقلال الطاقوي في المستقبل.

- تشجيع الصادرات، من أجل توفير الموارد المالية الكافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتهدف السياسة الطاقوية الجزائرية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتنوعة، المتمثلة فيما يلي[3]:

- تنمية المحروقات والمنشآت القاعدية، من أجل إمداد السوق الوطني بموارد الطاقة.
- تطوير الصادرات، لتمويل الاقتصاد الوطني، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنموي.
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.
- خلق القيمة المضافة لتنمية الاقتصاد الوطني.

كما شكلت هذه الأهداف أساسا مهما، لصياغة نموذج الاستهلاك الوطني للطاقة، قدم مفهوما جديدا لاستخدام المورد الطاقوي، عبر التمييز بين تعزيزها وترشيد استخدامها في الوقت نفسه، من خلال جملة من الضوابط:[4]

- تفضيل الغاز الطبيعي المسال LNG.
- التخفيض التدريجي لحصة المحروقات في ميزان الطاقة الوطني.
- توجيه الكهرباء نحو استخدامات محددة.
- الاستخدام الرشيد للطاقة، من خلال إدخال عامل التكنولوجيا.
- تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

أدت مبادئ سياسة الطاقة الوطنية إلى إحداث تغيرات في الأطر القانونية والتشريعية، التي باشرت بها الدولة على الصعيد الاقتصادي الشامل في قطاع الطاقة، فتم إصدار عدة قوانين، نذكر منها: قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز، وقانون البترول.

كما تم المصادقة على عدة قوانين ومراسيم منها: المرسوم الرئاسي لسنة 1985، بموجب هذا الأخير، تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة « Agence national pour la promotion et la rationalisation de l'utilisation de l'énergie »، يتمثل دورها الرئيس في التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة، وترقية الطاقات المتجددة، إضافة إلى قانون إنتاج الكهرباء، من خلال الطاقات المتجددة رقم: 01/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، وهو متعلق بالكهرباء والتوزيع العام الوطني للغاز، ويهدف إلى إنتاج الكهرباء من خلال الطاقات المتجددة.[5]

ونظرا لسعي الجزائر في تفعيل دور الطاقات المتجددة، تم إصدار القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة رقم: 04-09 في 2004، الهادف إلى حماية البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال حفظ الطاقات الأحفورية، ومحاولة الخفض من انبعاثات الكربون.[6]

وفي السياق نفسه وضعت الجزائر مخططا اقتصاديا، يهدف إلى تنمية وترقية الطاقات المتجددة، خلال الفترة الممتدة بين 2011-2030، باعتباره برنامجا خماسيا، يندمج ضمن مخططات مستقبلية خاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يتمحور على تأسيس قدرة ذات أصول متجددة، مقدرة بحوالي 22 ألف ميغاواط خلال الفترة نفسها، منها 12 ألف ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء،و10 آلاف للتصدير، كما يسعى البرنامج للوصول إلى تغطية 40% من إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، ويشمل إنجاز60 محطة شمسية كهروضوئية، وشمسية حرارية، وحقول لطاقة الرياح، ومحطات مختلفة.[7]

وعليه تم تحديد التوجه الجديد للسياسة الطاقوية بالجزائر، من خلال تنمية طاقاتها المتجددة، بهدف تخفيض نسبة الطاقات الأحفورية، من أجل ترشيد الطاقة، وحماية الموارد غير المتجددة، هذه السياسة المحددة في آفاق 2030، تسعى لإدراج كل الفواعل العامة والخاصة ذات العلاقة، وذلك من خلال ميكانيزمات تشجيعية للاستثمار في ذات القطاع.

3. التعريف بأزمة كوفيد-19

يحمل مفهوم الأزمة فروعا واسعة، لا تقتصر فقط على الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، بل انتشر إلى الصحية والنفسية والثقافية...، خصوصا في ظل جائحة كورونا، التي أفرزت مفهوما واسعا وشاملا للأزمة.

ويعتبر العديد من الباحثين أن عالم الأزمات اليوم له خصوصياته، التي تجعلها توصف بأنها فوق التقليدية، نتيجة لتأثيراتها العاجلة والواسعة، باعتبارها لا تؤمن بمنطق الحدود الوطنية،[8]وكونها أكثر من مجرد أزمة مالية أو اقتصادية كبرى، وفي هذا الصدد اقترحت الباحثة "**غيثا غوبيناث Gita Gopinath**"، الخبيرة في صندوق النقد الدولي، مصطلح "الإغلاق الكبير"، لتوصيف الأزمة بدقة، حيث أشارت إلى أن العالم تغير تغيرا كثيرا في أزمة كوفيد 19،المتسبب في إزهاق عدد كبير من الأرواح بصورة مأساوية، فأصبح العالم في حالة "إغلاق عام كبير"، وأعقب ذلك انهيارا في جميع الأنشطة، بحجم وصورة لا مثيل لهما.[9]

وتتميز الأزمة بخصائص أهمها: [10]

- عنصر المفاجأة والوقت: بحيث يخلق عنصر المفاجأة مشكلة على مستوى الوقت المتاح لمواجهة مخاطر الأزمة، فتصاعد أحداثها بكيفية متسارعة ومتوالية، يفقد المعنيين بإدارتها القدرة على الاستيعاب الجيد لمدركاتها، لذلك فهذان العنصران من أهم

سمات الأزمة؛ لأن صناع القرار يجدون أنفسهم أمام متلازمة اتخاذ القرار الحاسم والسريع.

- عنصر المعلومة: يعتبر توفر المعلومات الكافية المدخل الأساسي، لعملية اتخاذ القرار في مراحل ومستويات الأزمة، لذلك فإن عدم توفر المعلومات والبيانات المتعلقة بالأزمة، يخلق إشكالية كبيرة في عملية اتخاذ القرارات المناسبة.

- عنصر التهديد المادي والبشري: تشكل الأزمة تهديدا مباشرا للنظام العام سواء على المستوى المادي أو البشري، وتمثل أزمة فيروس كورونا مثالا على مدى التهديد الذي نجم عنها، ما خلف خسائر مادية لا حصر لها، شملت جميع القطاعات، وأبرزها القطاع الاقتصادي؛ الذي سجل ركودا اقتصاديا، شبيها بأزمة 1929، وخسائر بشرية بالغة، وصل معها عدد وفيات الفيروس إلى معدلات قياسية، بحيث تجاوزت المليون حالة وفاة.

- بما أنها حالة خارجة عن السياقات التقليدية، فإن معالجتها تتطلب حالات استثنائية، خارجة عن السياقات التنظيمية المألوفة، وتتطلب ابتكار وسائل ومعالجات خاصة، لتجاوز الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات المُفاجئة.

- **ما المقصودبكوفيد-19؟**: كوفيد-19 أو كورونا؛ هي فصيلة كبيرة من الفيروسات المستجدة، التي تصيب الإنسان والحيوان، انتشرت في كل أنحاء العالم، بعدما أبلغت عنه السلطات الصينية لأول مرة، منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2019؛ والملحق رقم: 01 يوضح حالات انتشار الفيروس في عدة مناطق من العالم. [11] والملاحظ أن الفيروس ارتفع بكل كبير خلال سنة 2020 فقد أصاب الفيروس أكثر من 300 ألف شخص، وتعافى منه أكثر من 90 ألف شخص في نفس السنة.

الملحق رقم 01: حالات انتشار كوفيد-19 حسب المنطقة في 2020.

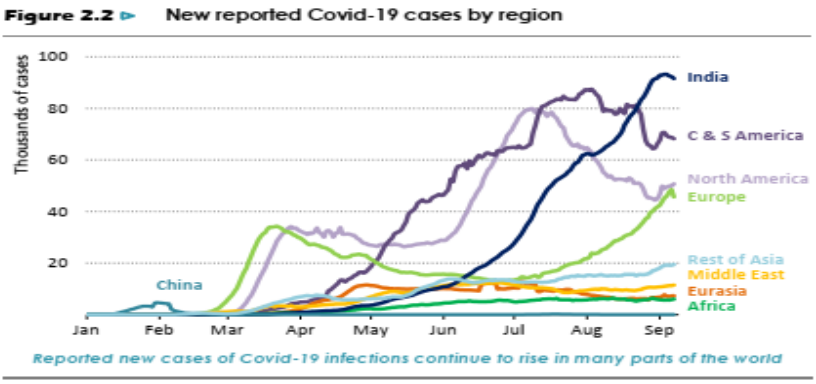

المصدر: وكالة الطاقة الدولية. التقرير السنوي 2020. http:/www.iea.org

4. تداعيات أزمة كوفيد-19 على السياسة الطاقوية في الجزائر

هناك العديد من المتغيرات التي تساهم في تشكيل الصورة الكاملة لتأثير أزمة كوفيد-19 على السياسة الطاقوية سواء التأثير على السوق النفطية والأسعار، الإنتاج، الاستهلاك، التصدير، عمليات الاستكشاف والحفر، نفقات الاستثمار الطاقوية ومشاريع الطاقة، وعلى فعالية وكفاءة السياسة الطاقوية في تجسيد استراتيجيات مستدامة تتجاوز الأزمات (أزمة انهيار أسعار النفط)، وستتم مناقشتها في هذا المحور.

4. 1. التأثير على السوق النفطية والأسعار:

سجل القطاع النفطي خلال سنة 2020 في ظل أزمة كوفيد 19 أسوأ أداء له، إذ عرف الطلب على النفط خلال الربع الأول من السنة صدمة عنيفة، لتوقف أنشطة النقل (الإمدادات) بمختلف أشكالها، وتراجع الطلب في الصين (13% من الطلب العالمي)، ليصل متوسط سعر سلة خامات أوبك OPEC، في نهاية فيفري 2020 إلى 45.20 دولار أمريكي للبرميل حسب التقرير السنويOPEC الصادر في 2020.

نتج عن ذلك خلاف بين المملكة العربية السعودية وروسيا حول حصص التخفيض، قررت بموجبه الأولى منح زبائنها تخفيضات غير مسبوقة، مع الرفع من الإنتاج بداية من شهر أفريل[12]،الأمر الذي جعل سعر سلة خامات أوبك، ينزل إلى 32.02 دولار أمريكي للبرميل بتاريخ 9 مارس، لينخفض في نهاية الثلاثي الأول إلى 23 دولار أمريكي للبرميل، وإلى أقل من 15 دولار أمريكي للبرميل بعد أسبوع واحد من ذلك، لينتهي هذا الخلاف في 12 أفريل، بتوقيع 23 دولة على خفض غير مسبوق في الإنتاج، بمقدار 9.70 مليون برميل يوميا حسب التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية الصادر في 2020، ما جعل الأسعار تعرف انتعاشا ملحوظا، وهو ما يوضحه الشكل رقم:01الذي يوضح "أسعار النفط من سنة 2019 إلى 2020"، حيث شهدت أسعار النفط في مارس 2020 سقوطاً حادا، وصل إلى 22.74 دولار للبرميل، و19.33 في أفريل من السنة نفسها، وهذا بسبب أزمة كوفيد- 19.

الشكل رقم01: الأسعار العالمية للنفط من2019 إلى 2020

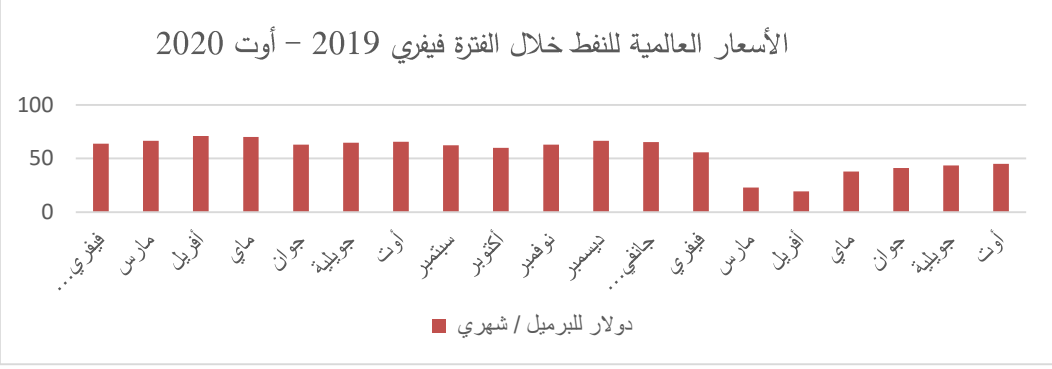

المصدر: سيداعمر زهرة، بللعما أسماء. قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر- الآثار والإجراءات. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال. العدد 2 (2020). ص.137-157.

ما يؤكد تأثيرات أزمة كوفيد- 19 على اقتصاديات الدول المستوردة والمصدرة للطاقة، وهو ما تم الإشارة إليه من خلال التقرير الشهري الصادر عن منظمة

الأوبكOPEC في مارس 2020، أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تأثرت سلبا بسبب أزمة كوفيد 19، كما واجهت بعض شركات النفط والغاز خطر الإفلاس المتزايد، على سبيل المثال لا الحصر، تقدمت شركة Whiting Petroleum، وهي شركة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، بطلب إعلان إفلاسها في الأول من أفريل، بسب ارتفاع التزامات الدين، وانخفاض أسعار النفط.[13]

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما قاله"**ولرشتاين**" Emmanuel Wallerstein، خبير العلاقات الدولية، أن البنى السائدة تفقد الكثير من قدرتها وسلطاتها في فترة الأزمة، ولا تعود قادرة على تحديد النتائج ضمن إطار نظامها،[14] وعدم اليقين بشأن طبيعة الأزمة وفعالية السياسة العامة في احتواء الوباء، ومنع موجات أخرى له، يزيد من تقلبات السوق وتأرجح أسعار النفط، مما يعكس تراجع النشاط الاقتصادي العالمي.

وبالنسبة للجزائر فلقد كشف وزير الطاقة الجزائري "**عبد المجيد عطار**"، أن خسائر شركات الطاقة الحكومية بلغت نحو مليار دولار بسبب تداعيات كوفيد-19، وأكد أن الاقتصاد العالمي وسوق النفط على وجه الخصوص، يمر بفترة صعبة تتميز بانخفاض الأسعار، وانخفاض الطلب العالمي، منذ نهاية الربع الأول من العام الجاري،

4 .2. التأثير على الوضعية الطاقوية (الإنتاج، الاستهلاك، التصدير، عمليات الاستكشاف والنقل):

عرفت صادرات الطاقة انخفاضا كبيرا، بسبب انتشار جائحة كورونا، وهو ما تم توضيحه في الجدول رقم: 01 حول صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي من 2016 إلى2020، حيث يوضح التأثير الذي أحدثته أزمة كوفيد-19 خلال سنة 2020، بلغت

صادرات النفط حوالي 335.2 ألف برميل/اليوم أما صادرات الغاز فوصلت إلى 39.46 مليار متر مكعب، مقارنة بالسنوات السابقة مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 01: صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي بالجزائر من 2016 إلى 2020.

الجزائر	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات النفط ألف برميل/ اليوم	542.7	529.8	435.3	445.2	335.2
صادرات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	53.97	54.00	51.60	42.77	39.46

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (2021) http:/www.oapecorg.org

وحسب تصريح وزير الطاقة، فإن إيرادات البلاد من صادرات المحروقات تراجعت بنسبة 40% خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة المرجعية نفسها من العام الماضي، وأشار "**عطار**" إلى النمو الكبير في الطلب الداخلي على الطاقة بحوالي 7% سنويا.[15]

إضافة إلى انخفاض الإنتاج الإجمالي للطاقة، الموضح في الملحق رقم: 03 المتعلق بإجمالي إنتاج الطاقة، لدول الأعضاء في "أوابك" من 2016 إلى 2020. والملاحظ انخفاض الناتج الإجمالي للطاقة في الجزائر من 3016.7 برميل نفط / يوم في 2019 إلى حوالي 2778.8 برميل نفط/ يوم في 2020.

الملحق رقم 03: إجمالي إنتاج الطاقة للدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" من 2016 إلى 2020.

Total Energy Production
Thousand boe/day

اجمالي انتاج الطاقة
ألف برميل مكافىء نفط / يوم

	2020	2019	2018	2017	2016	
UAE	4731.0	5005.8	4899.3	4772.1	5149.8	الامارات
Bahrain	515.2	513.8	476.1	474.3	479.4	البحرين
Tunisia*	55.5	63.0	76.6	74.7	88.5	تونس *
Algeria	2778.8	3016.7	3186.5	3205.6	3212.8	الجزائر
S.Arabia	13218.0	13876.6	14364.1	13952.4	14406.1	السعودية
Syria*	102.6	99.2	91.6	92.5	93.6	سورية *
Iraq	4447.7	5107.7	4900.3	4836.2	4512.1	العراق
Qatar*	3801.2	5124.6	4828.7	4756.2	4939.6	قطر *
Kuwait	3078.7	3354.8	3445.3	3209.7	3577.1	الكويت
Libya*	637.9	1392.9	1232.3	1095.8	681.6	ليبيا*
Egypt	1813.2	1970.9	1881.8	1680.5	1551.9	مصر
OAPEC	**35179.8**	**39526.0**	**39382.5**	**38150.1**	**38692.5**	أوابك

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. التقرير السنوي لسنة 2020. http:/ www.oapecorg.org

بالنسبة لتأثير كوفيد – 19 على استهلاك الطاقة فلقد عرفت الأشهر الأولى من سنة 2020 انخفاض الطلب على الكهرباء بنسبة 2.5% ومع الاغلاق الكامل انخفض الطلب بنسبة 25%، والاغلاق الجزئي بنسبة 18%، حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية لسنة 2020،[16] سجل الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية بالجزائر 14.714 ميغاواط في 28 جويلية 2020 بسبب انخفاض في النشاط وتدابير الغلق، هذا حسب ما أوضحه مجمع سونلغاز sonelgaz.[17]

كما أثر كوفيد–19 على عمليات الحفر والاستكشاف، فتراجعت عمليات الحفر في الدول التابعة للأوبك بنسبة 21% وبلغت في الجزائر نسبة 32%.[18]

4 .3. تأثير أزمة كوفيد-19 على مؤسسات الطاقة بالجزائر:

تكبد مجمع سوناطراكSonatrachخسائر قدرت بـــ 10 مليار دولار إلى غاية نهاية سبتمبر 2020، مقارنة بالفترة نفسها من 2019، بسبب أزمة كوفيد 19، مسجلا انخفاضا بنسبة 41%، حسبما جاء في حصيلة لوزارة الطاقة، وفي ذات السياق سجل فرع سوناطراك المتخصص في النقل الجوي "طيران الطاسيلي"، خسارة بـــ 1.5 مليار دينار جزائري، وقد واجهت شركات القطاع الطاقوي تباطؤا في النشاط الاقتصادي العالمي، وتقليص عدد عمالها، كجزء من التدابير المتخذة لمكافحة الأزمة.[19]

كما تكبدت شركة سونلغاز Sonelgaz الحكومية المحتكرة لتوزيع الكهرباء والغاز في البلاد خسائر قياسية، وحسب بيانات رسمية، بلغت خسائر شركة الغاز الحكومية نحو 170 مليون دولار، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020، وكانت الشركة تعتزم استثمار قرابة ثلاثة مليارات دولار في آفاق 2028، إلا أن أزمة كوفيد-19 أعادت خلط أوراقها وترتيب أولوياتها، وتكافح شركات عمومية أخرى تبعات الأزمة من بينها شركة الطيران الجوي الجزائرية، وشركة السكك الحديدية، ومؤسسة ميترو الجزائر، وغيرها من القطاعات المتضررة، بفعل ضربات مزدوجة من الأزمة وتقلص الإيرادات.[20]الشكل رقم: 02 يوضح الخسائر التي سجلتها أهم الشركات في الجزائر في 2020 بسبب أزمة كوفيد -19.

الشكل رقم 02: الخسائر التي سجلتها أهم الشركات الجزائرية في 2020.

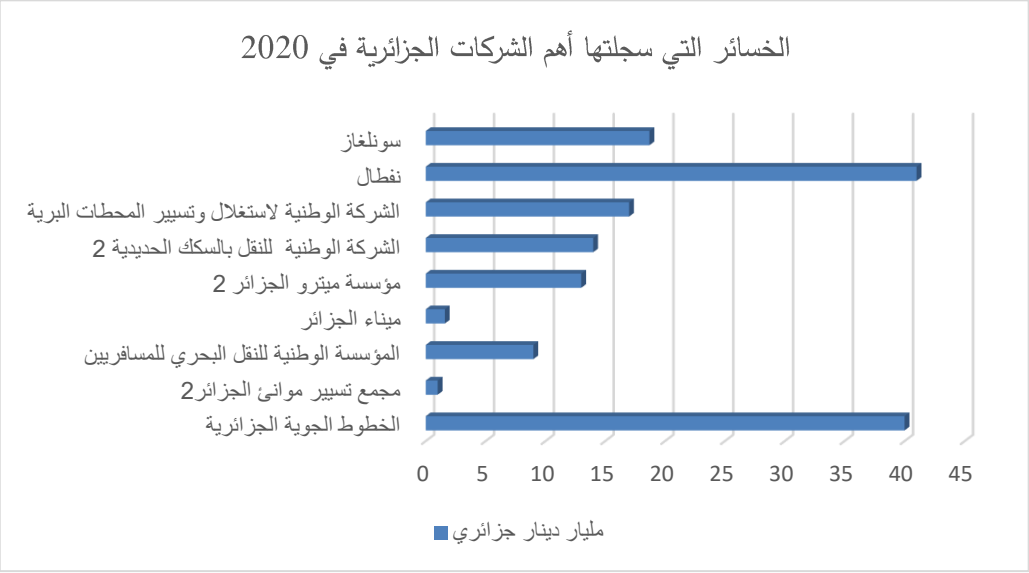

المصدر: طبيل عبد السلام. تأثير انخفاض أسعار النفط على التزام سوناطراك بمسؤوليتها الاجتماعية خلال كوفيد 19. مجلة العلوم الإدارية والمالية.2021. ص.20.

أ- التأثير على نفقات الاستثمار ومشاريع الطاقة:

أن أزمة كوفيد-19 زادت من تفاقم مشاكل الاقتصاد، الذي يعاني لسنوات من انخفاض أسعار النفط، والقيود على الاستثمار المحلي والأجنبي، ولقد أقدمت الحكومة على خفض الإنفاق العام بنسبة 30% ، وكذلك نفقات الاستثمارات الطاقوية من 14 مليار دولار إلى 7ملياراتدولار، إضافة إلى إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع، التي تكلف الجزائر سنويا 7 مليارات دولار مع تجميد الكبرى منها، وأجبرت الأزمة الحكومة على إقرار أكثر الموازنات تقشفا وصرامة منذ استقلال البلاد[21]، كما تم خفض فاتورة الواردات بحوالي 10 مليار دولار، بعدما كانت هذه الفاتورة تقدر بحوالي 41 مليار دولار في 2019.[22]

امتدت تداعيات أزمة كوفيد -19، على قدرة الجزائر المالية، وعلى ميزان المدفوعات، مع تراجع قيمة الدينار أمام العملات الرئيسة، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتم تأجيل بعض المشاريع الاستثمارية التي لا تكتسي طابعا استعجاليا، لاسيما محطات إنتاج الكهرباء، وتجميد مناقصات اقتناء معدات النقل...[23]

5.تقييم فعالية السياسة الطاقوية

من خلال هذا العنصر نحاول معرفة فعالية الحكومة الجزائرية في التعامل مع الأزمات، ونقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص أمام السياسة الطاقوية بالجزائر، ويتم قياس الفعالية من خلال نموذج Strengths, Weaknesses, : SWOT Opportunities, and Threats)، ويساعد هذا النموذج على إعطاء قيمة للتحليل أكثر ودراسة فعالية السياسة في ضوء التهديدات والأزمات.

نضع الجدول الموالي لتحليل مواضيع القوة والضعف والفرص والتهديدات: والذي يبين أن الحكومة الجزائرية وجدت نفسها عاجزة عن وضع تدابير لتجاوز الأزمات (أزمة انخفاض سعر النفط) في ظل غياب رؤية استباقية وإدارة استراتيجية، ووضعت تدابير صحية واجتماعية على حساب توازن الاقتصاد الكلي، وحاولت تدارك أزمة كوفيد-19 بأقل الخسائر مقارنة بدول أخرى.

ورغم تدارك تدريجي للوضع (الصحي، الاقتصادي، الطاقوي) في سنة 2021، إلا أن أصبح من اللازم التعاطي بشكل استباقي مع الأزمات لتجنب التهديدات.

الجدول 02: فعالية الحكومة في التعامل مع الأزمات.

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
- توفر موارد الطاقوية البديلة (الطاقة الشمسية، المائية، الهوائية، الجوفية) - توفر موارد مالية وبشرية. - تدابير وبرامج صحية (الأرواح وسلامة الناس) واجتماعية (الإعنات) كأولوية في مرحلة الأزمة	غياب سياسة استباقية وإدارة استراتيجية في معالجة الأزمات.	-تطوير واستغلال الطاقات البديلة كونها الحل الأفضل في زمن الأزمات. -زيادة الطلب العالمي على النفط، انتعاش الاقتصاد واستكمال المشاريع.	-امتداد الأزمة وتولد آثار غير مباشرة. - تعاظم خسائر الشركات الطاقوية - أزمات دولية أخرى.

المصدر: من اعداد الباحثة

6.خاتـــمـــة

أضحى الاهتمام بسياسات الطاقة على المستويين الدولي والإقليمي الشغل الشاغل، للعديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، كون الطاقة تعتبر متغيرا جيواستراتيجي مهما، يؤثر على توجه السياسات العامة للدول (الداخلية والخارجية)، وأصبح البحث عن وسائل تضمن استدامة الطاقة، من أبرز اهتمامات متخذي القرار عبر العالم.

والجزائر اليوم في وضع يفرض عليها إعادة النظر في سياساتها الطاقوية، لمواكبة التغيرات المتلاحقة في مجال الطاقة، ذلك أنها مرت بعدة تغيرات، بدأ من الاهتمام بتطوير قطاع المحروقات، لتنمية الاقتصاد الوطني، إلى تفعيل دور الطاقات المتجددة، للمساهمة في التنمية المستدامة.

كما عرفت السياسة الطاقوية العديد من التحديات، على غرار أحادية المورد، وبقاء اقتصادها رهينة تقلبات أسعار النفط، وفي خضم هذه التغيرات والتحديات ألقت أزمة

كوفيد -19 بظلالها السلبية على السياسة الطاقوية بالجزائر، وشهد ذات القطاع خسائر وتحديات كبيرة.

وفي محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، نستنتج مايلي:

- من المرجح أن تُغيّر أزمة كوفيد-19 الوضع الطاقوي للعديد من الدول في السنوات القادمة، وتدابير التعافي هي ما ستحدد ما إذا كان هذا التغير إيجابيا أم سلبيا.
- أن تداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد والمجتمع، يبعث تساؤلا حول مشكلة السياسة الطاقوية بالجزائر، التي ليست مشكلة موارد بالدرجة الأولى، بقدر ماهي مشكلة سياسات غير عقلانية، ولا تتعامل مع الأزمات بشكل استباقي، متجاهلة أهمية الدراسات الاستشرافية، إضافة إلى التحدي الحقيقي الذي أكدته الكثير من الدراسات؛ وهو تحدي بقاء الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات أسعار النفط، وعدم تجاوز مصطلح الدولة الريعية.
- أن الوضع الطاقوي بالجزائر رهين الأزمات، فتراجع الطلب الناجم عن أزمة كوفيد-19، أدى إلى خسائر كبيرة تكبدتها شركات القطاع الطاقوي، في المقابل أدت الأزمة الأوكرانية-الروسية، وما نجم عنها من زيادة الطلب العالمي، في تحسين الوضع الاقتصادي ككل.
- الجزائر بحاجة إلى استغلال الطاقات المتجددة لتنويع اقتصادها، وهي لديها أهداف طموحة في هذا المجال لآفاق عام 2030، لكن تأثير كوفيد-19 على العوائد النفطية، التي هي أساس الأموال العامة، من شأنه أن يأخر من هذه الإصلاحات.
- مما لا شك فيه أن الجزائر اليوم مطالبة بالتنويع من سياستها الطاقوية، ويكون ذلك بتطوير واستغلال الطاقات المتجددة، التي تعتبر الحل الأنسب في زمن الأوبئة والأزمات، وهي بحاجة إلى استراتيجيات رشيدة وفعالة، تتعامل مع الأزمة مستقبلا.

7.الهوامش والمراجع

[1] Victorio Oxilia and Gerardo Blanco, Energy Policy, OLADE - Latin American Energy Organization, Canada, 2016.p.15.

[2] سعد الله داود، سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر،2017، ص. 232.

[3] داليا محمد يونس، تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته عالميا–دراسة تحليلية مستقبلية–، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011. ص.77.

[4]. سعد الله داود. مرجع سابق. ص. 233.

[5]عبد الجليل علي عباس، دور الشراكة الأورو متوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017/2016. ص. 100.

[6] مركز الطاقات المتجددة (2020/11/12)، أبرز ما يميز الطاقات المتجددة.https://www.cder.dz

[7] عايدة مصطفاوي،" الطاقات المتجددة كبديل لمواجهة تهديدات الأمن البيئي"، مجلة جامعة الجزائر1، العدد33، 2019، ص. 119.

[8] نورة الحفيان (2021/9/5)، "السياسات الدولية وإدارة أزمة كورونا". https://eipss–eg.org

[9]Gita Gopinat(2.2.2021) , The Great lockdown: Worst Economic Downturn since The Great Depression. https://blogs.imf.org/2020/04/14/the-great-lockdown-worst-economic-do...

[10] محسن الخضري، إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

[11] رباح آرزقي ونوهين (2021/3/29)، التعامل مع صدمة مزدوجة جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط. https://www.albankaldawli.org

[12]طبيل عبد السلام، تأثير انخفاض أسعار النفط على التزام سوناطراك بمسؤوليتها الاجتماعية خلال كوفيد 19، مجلة العلوم الإدارية والمالية.2021. ص.93.

[13] بلحاج زهرة. تداعيات تفشي وباء (كوفيد 19) على الوضع الطاقوي في العالم. مجلة اقتصاديات نجم شمال افريقيا.2021.

[14] جون بيليس وستيف سميث. عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004. ص. 305.

[15] Abouzzohour Yasmina (20.6.2021),Algeria must prioritize economic change amidst COVID-19 and political crisis"https://www.brookings.edu"

[16] International Energy Agency"IEA". (2020). Report 2020. https://iea.blob.core.windows.net.

[17]منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الأوابك". (2020). التقرير الاحصائي السنوي 2020.

[18]Organization of the Petroleum Exporting Countries" OPEC". Annual (2020). . Report 2020. https://www.opec.org/opec. http://www.oapecorg.org

[19] الإذاعة الجزائرية (2020/10/20). سوناطراك تتكبد خسائر 10 مليار دولار بسبب كورونا

https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article.

[20] بليدي صابر(19.8.2021). كورونا يكبد سونلغاز خسائر قياسية.

.https://www.google.com/amp/alarab.co.uk

[21]ياحي علي (2021/5/21). تهاوي أسعار النفط وجائحة كورونا يقوضان الجزائر في 2020.

http://www.independentarabia.com/node/176401

[22]صراوي مراد. أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له. دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2. 2021.

[23] يونس بورنان (2021/06/19). "اقتصاد الجزائر في 2020".

https://al-ain.com/amp/articl/algerian-economic-harvest-2020